"التعامل غير المتماثل"

إن انعدام الندية بين طرفي التفاوض، والتسليم الفلسطيني المسبق بالفهم الاسرائيلي لمعنى الحكم الذاتي بأنه سلطة محلية في الاطار العام للاحتلال الاسرائيلي وأن هذه السلطة المحلية تخضع بدءا ومنتهى للمقولات الاسرائيلية: في السياسة والأمن، وفي القانون والاقتصاد، و...الخ انعكس على كل المخرجات -- أوسلو والقاهره وكل ما يتفرع عنهما .. إن منطق الخضوع للفهم والاملاء الاسرائيلي نراه يتحدد كخيط أحمر على امتداد كل صفحات الاتفاق، وسنلمسه (بل بدأنا نلمسه فعلا) في التطبيق: **سياط تلسع كرامتنا الوطنية وتسلب أمننا وتنهب ثرواتنا المحدوده أصلا وتصنع ألف قيد وقيد على حرياتنا الوطنية والانسانية.**

وتظهر هذه الحقيقة المره بشكل جلي فيما سنأتي عليه أدناه من ملاحظات على مَواد الملحق الأمني التي تحمل الأرقام: ٧ و ٨ و ٩.

المادة السابعة
نقـــــاط العبـــور

والمقصود بنقاط العبور تلك التي تفصل بين منطقتي الحكم الذاتي ومحيطها – المناطق المحتلة و "اسرائيل". فلدى دخول أي اسرائيلي (أو سائح مار عبر أسرائيل) لقطاع غزه أو أريحا لا يحتاج لحمل سوى هويته الاسرائيلية (أو جواز سفره ان كان سائحا) .. أما الفلسطيني الذي يريد دخول "اسرائيل" فيخضع "للقوانين والأوامر وللاجراءات الاسرائيلية التي تنظم عملية الدخول" .. وبمقتضاها عليه أن يحمل بطاقة هويته + الممغنط + كل الوثائق التي تحددها وتصدرها السلطات الاسرائيلية وتكون أبلغت بأمرها سلطة الحكم الذاتي .. وهذه الاجراءات تنسحب أيضا على الفلسطينيين لدى انتقالهم بين غزه وأريحا وبالعكس بحكم أنهم سيستخدمون طرقا اسرائيلية...